الملكية والدولة الطبقية

فالدولة الطبقية تستخدم قواتها المسلحة من قديم لحماية الملكية ومستثمري الفوائد بالقوة والعنف . أما الجديد في الأمر فهو الجهر بهذا المبدأ .

وقد طبق هذا المبدأ على نحو أكثر شيئاً وضوحاً في حرب الأفيون سنة ١٨٤٢ ، والحرب التالية لها سنة ١٨٥٧ إذ شنت بريطانيا الحرب فيهما على الشعب الصيني الأعزل ، لإرغامه على فتح موانيه للتجار من رعاياها ، أولئك الذين كانوا يتحدون قوانينه بحمل السموم إلى أسواقه ، وفرض التاجر البريطاني على الصين أن تعترف له بامتيازات خاصة ، فهو يحمل الامبراطورية معه في أمنه ولا يخضع إلا لمحاكمه القنصلية ولا يؤدي شيئاً من الضرائب المباشرة في البلاد التي يقطنها ، وتظله الامبراطورية بحمايتها هو وأملاكه وأتباعه ، بل قد كان يتمتع في بعض البلاد بشرطة خاصة ومجلس بلدي خاص ويفرض المعاهدات غير المتكافئة — كما يسميها الصينيون — فرضاً ، ويحتفظ بها بالقوة ، فتجوب القوارب المسلحة بحار الصين وأنهارها لحراسته . وقد أجري نظام مثل هذا أو قريب منه في تركيا ومصر وسيام ، كما أجري زمناً في اليابان .

وقد انتحل الرئيس الامريكي كوليدج مبدأ بالمرستون وأعلنه في كلمات مشابهة إذ قال :

« إن للمواطن وأملاكه هنا من أملاك الشعب ، ويصدق ذلك على كل مواطن ولو في الخارج ، وإن على حكومتنا أن ترعاه حيثما ذهب »

من كتاب « لماذا كانت الرأسمالية تعني الحرب » : ترجمة عصام الدين حفني ناصف : ١٩٤٨ : ص ٢١ و ٢٢